الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.7

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
17 January 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد حنيف ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-53193X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/66/131؛ E/2011/30-E/CN.15/2011/21؛ A/66/303؛ A/65/92)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/65/130)

١ - **السيد براونفيلد** (الولايات المتحدة الأمريكية): ذكر أن التحدي الذي تشكله المخدرات والجريمة ليس بجديد. فاستعمال المخدرات، ولا سيما إساءة استعمال مخدرات الوصفات الطبية، وما يرتبط بها من شرور مشكلة مستمرة في بلده، على الرغم من أن الاستعمال الطويل الأجل قد انخفض بنسبة ٣٠ ي المائة على امتداد السنوات الثلاثين الماضية. ولهذا تم وضع الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات التي تطبق نهجا شاملا ومتوازنا للصحة والسلامة العامتين لزيادة الحد من استعمال المخدرات وما يترتب عليها من عواقب. وقد خُصص ما يزيد على ١٠,٣ من بلايين الدولارات للتدخل المبكر ومعالجة المدمنين ودعم المتعافين منهم، مع توفير تمويل إضافي لإنفاذ القانون على الصعيد المحلي، وأعمال الحظر والتعاون الدولي.

٢ - وأضاف أن تجار المخدرات تكيفوا مع هذا الضغط، وحدّثوا ووسعوا نطاق عملياتهم غير المشروعة لصناعة المخدرات الاصطناعية، وتغلغلوا في المؤسسات المالية لغسل الأموال وإفساد المؤسسات السياسية. وهم يستخدمون الاقتصاد العالمي وتكنولوجيا الاتصال الحديثة بما يحقق مصلحتهم، ويستغلون حدود الولاية القضائية لوكالات إنفاذ القانون خارج أقاليمها. والتعاون الدولي، وهو الحجر الأساسي الذي ترتكز عليه الأمم المتحدة، أساسي للتغلب على هذه التحديات المشتركة - ومن شأن إتاحة فرص التلاحم، ووضع المعايير، وتجميع الموارد والخبرات الفنية أن يحول دون وصول المجرمين إلى ملاذاتهم الآمنة. والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية ليست شيئا لا يقهر، كما يتجلى من الاستعادة الناجحة للسلامة العامة، والاستقرار الاقتصادي، وسيادة القانون في كولومبيا عقب سنوات من العنف على يد تكتلات منتجي المخدرات.

٣ - وتقيم الولايات المتحدة الآن تحالفات جديدة مع الدول في كل أنحاء نصف الكرة الغربي: مبادرة ميريدا مع المكسيك لمواجهة أعمال العنف التي ترتكبها العصابات عبر الوطنية، والتكتلات المنظمة لمنتجي المخدرات؛ ومبادرة الأمن الإقليمي لأمريكا الوسطى التي خُصص لها مبلغ ٣٦١ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٨ لتوفير التقنيات الحديثة لإنفاذ القانون، وتعزيز العدالة الجنائية والأمن ومراقبة الحدود، وصرف الشباب عن الانضمام إلى العصابات الإجرامية؛ ومبادرة أمن حوض البحر الكاريبي، مع زيادة المساعدة المالية من ٤٥ مليون دولار إلى ٧٥ مليون دولار في عام ٢٠١١ لتمكين المؤسسات القائمة هناك من مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

٤ - ومضى يقول إن قلة الطلب على الكوكايين في الولايات المتحدة دفع تجار المخدرات إلى استهداف أسواق أوروبية مربحة، مع استخدام غرب أفريقيا كمنطقة للشحنات العابرة إلى أوروبا وما وراءها. وتم من أجل مواجهة ازدياد خطر انتشار الفساد والعنف وضعف المؤسسات العامة وتشويه الاقتصاد، إطلاق مبادرة جديدة تسمى مبادرة الأمن التعاوني لغرب أفريقيا مع عدد من بلدان غرب أفريقيا. وتم، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تخصيص مبلغ قدره ٦١,٦ من ملايين الدولارات لبناء مؤسسات مسؤولة، وتحسين الأمن والعدالة، وعلاج الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للجريمة المنظمة وعواقبها. وأشار إلى أن الولايات المتحدة تدعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتحسين الأمن

والحوكمة، ومواجهة الصلات القائمة بين المخدرات والتمرد والفساد. وأوضح أن هذه الجهود حاسمة الأهمية لكفالة نقل المسؤولية عن المسائل الأمنية إلى حكومة أفغانستان، وأن استمرار الدعم المقدم من الشركاء في التحالف والمانحين وزيادته حيويا الأهمية. وتم مؤخرا إطلاق مبادرة مكافحة المخدرات لوسط آسيا للتصدي للتهديد الهام الناجم عن عبور المخدرات غير المشروعة في هذه المنطقة، بتحسين التحقيق الفعال مع تجار المخدرات ومحاكمتهم وإدانتهم من خلال وكالات مكافحة المخدرات.

٥ - وأضاف أن إطار الأمم المتحدة التعاهدي يكتسي بأهمية حاسمة للتعاون. ولا تزال الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ معيارا أساسيا للجمعية العامة. وأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي الأولى من نوعها، وأن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ملتزمة بالتصدي مسبقا لأخطار الجريمة: تعزيز وتيسير التعاون، وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، وإجراء التحقيقات المشتركة. وذكر أنه يتطلع إلى أن يتم في مؤتمر الأطراف القادم في عام ٢٠١٢ اعتماد آلية الاستعراض التي يجري إعدادها. وأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥، توفر إطارا للتصدي للفاسدين من المسؤولين ومن يسعون إلى إفسادهم. وتمثل آلية الاستعراض الخطوة الأولى في تقييم التنفيذ؛ والولايات المتحدة تتشرف بأن تكون من بين أولى البلدان التي تخضع للاستعراض.

٦ - ولن تكون أي من هذه المعاهدات فعالة بدون بحث، ومساعدة تقنية، ودعم عام من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وموظفيه. ويجب أن تدعم الدول الأعضاء هذا المكتب سياسيا وماليا على حد سواء. وأوضح أن حكومته أسهمت بمبلغ ٣٤ مليون دولار في عام ٢٠١٠، ولكن حجم العمل لا يزال أكبر من الموارد. وحث الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها لحماية مجتمع كل منها وثقافته وأطفاله وما يتمتع به من حقوق للإنسان.

٧ - **السيد مالم** (النرويج): ذكر أن التقرير العالمي عن المخدرات قدّر قيمة التجارة العالمية في الكوكايين والهيروين بما يبلغ ١٥٣ بليون دولار - وهذا الرقم يعادل تقريبا المجموع العالمي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأن المجموعات الإجرامية المنظمة ترتكب أعمال عنف متكررة، وأن هذه المجموعات تشكل أعداء لا يسهل تحديدهم. ولهذا يلزم أن تكون هناك استجابة متضافرة وفعالة. وأشار إلى أن قبول الممارسات الفاسدة يسهّل عمل المجموعات الإجرامية وانتعاشها، وأنه يتعين عمل ما هو أكثر لإنهاء الفساد. ولقد تم وضع اتفاقيات للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، كما تم وضع صكوك قانونية دولية لمكافحة الإرهاب كاستجابة جماعية، ويجب تنفيذ هذه الصكوك.

٨ - وترحب النرويج بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي ترمي إلى مساعدة البلدان في تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال، وتأمل في أن يتم الاتفاق على التعديلات النهائية - ولا سيما فيما يتصل بالدور الهام للمجتمع المدني - في مؤتمر الأطراف القادم. وتؤيد النرويج أيضا الأعمال التي بدأ الاضطلاع بها بشأن اختصاصات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتأمل في أن يتسنى التوصل إلى آلية قوية وفعالة وشفافة وشاملة ومحايدة. ولقد قررت الجمعية العامة أن تكون مكافحة المخدرات، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب الدولي من بين أولويات الأمم المتحدة الثماني في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مما يؤكد على أهمية الأعمال التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظومة الأمم المتحدة على نحو أوسع. وترحب النرويج بالقرار الذي يقضي بإنشاء فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة

المنظمة عبر الوطنية، لوضع نهج على نطاق المنظومة يجمع بين الاستجابات المنظمة في هذا الشأن في أنشطة المنظمة لحفظ السلام والأمن والتنمية.

٩ - ولقد أثبتت التجربة في النرويج أن التدابير المتخذة لزيادة الشفافية وتحديد التحركات المالية غير المشروعة أسهمت إسهاما جما في مكافحة الجريمة المنظمة. وينبغي زيادة التركيز على منظمي الجريمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تجميد أموالهم ومصادرها. وتشيد النرويج بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال وتنفيذ المعايير، والدراسة التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة، والقرار الذي اتخذته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الآثار الضارة للتدفقات الرأسمالية غير المشروعة.

١٠ - ومضى يقول إن مكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب يجب أن تأخذ في الاعتبار حماية حقوق الإنسان، وأن تتبع سيادة القانون. ويجب ألا تصدر في هذه الجرائم عقوبة بالإعدام، وألا يُنكر على مرتكبيها وضحاياها حقوقهم الأساسية. وأن انتشار حالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية الناجمة عن استعمال المخدرات وفيما بين المسجونين مسألة تثير القلق. ويجب أن تمضي التدابير الرامية إلى الحد من الطلب جنبا إلى جنب مع التدابير الرامية إلى الحد من الأذى، من أجل تعزيز صحة مستعملي المخدرات وكرامتهم.

١١ - وأضاف أنه يشيد بدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصفته مقدما للمساعدة التقنية، وتحركه نحو اعتماد أسلوب متكامل يقوم على برامج إقليمية ومواضيعية. فهذه البرامج تفتح الباب أمام أسرة الأمم المتحدة بكاملها لاتباع نهج هجومي متكامل وأكثر فعالية للتصدي للتحديات الجسام في المستقبل.

١٢ - **السيدة فهمي** (مصر): قالت إن مصر تتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها كدولة طرف في المعاهدات الدولية الرئيسية بشأن الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، والإرهاب. وأن لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص تعكف الآن على إعداد عدد من المبادرات، كما أنها أطلقت خطة عمل شاملة لبناء قدرات موظفي إنفاذ القانون والخدمات الصحية. وأضافت أن مصر تتابع عن كثب التقدم المحرز صوب التنفيذ التام لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وكررت تأكيد الحاجة إلى تعيين جهة للتنسيق في الأمانة العامة لمتابعة عملية التنفيذ. وترى مصر، بعد أن اضطلعت بدور قيادي في إعداد اتفاقية مكافحة الفساد واعتماد آلية الاستعراض الخاصة بها، أن تنفيذ هذه الاتفاقية يكتسي بأهمية كبيرة لجميع الدول، ولا سيما البلدان النامية؛ وتتطلع إلى الوثيقة الختامية للدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وما فتئت مصر، التي هي ضحية منذ أمد طويل للاتجار غير المشروع بممتلكاتها الثقافية، تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية إدراج هذا الشكل الجديد من الجريمة المنظمة بين أولوياته، ويشجعها في ذلك اعتماد مشاريع القرارات التي قدمتها في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي الدورة العشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٣ - وتكرر مصر، بدافع من عميق قلقها إزاء الاتجاهات التي تم إبرازها في التقرير العالمي عن المخدرات والمتمثلة في استخدام بدائل للمخدرات المنشطة غير المشروعة وإنتاج سلائف الامفيتامين، تأكيد الحاجة إلى إطار فعال للتعاون على جميع المستويات وكفالة المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات لوقف أعمال الشبكات الإجرامية المسؤولة

ومصادرة أموالها ورصد أنشطتها للاستيراد والتصدير. ومصر ملتزمة بمكافحة الإرهاب وستواصل التقيد بالتزاماتها الدولية. وإن مصر إذ تدين بقوة جميع الأعمال الإرهابية تأكد من جديد إيمانها بأنه لا يمكن الاعتماد على التدابير الأمنية وحدها لمكافحة الإرهاب بنجاح. ويجب التصدي بفعالية للأحوال المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ومن الأهمية بمكان أيضا تجنب ربط هذه الجريمة بأي دين أو ثقافة أو مجموعة عرقية، لأن هذا في حد ذاته تحريض على الإرهاب.

١٤ - ومصر الآن في بداية مرحلة جديدة من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكرامته والعدالة الاجتماعية. وكانت ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير دافعا قويا لتعجيل الجهود الوطنية لتحسين رفاهة المصريين جميعا ورفع مستوى معيشتهم، وكشفت عن الإرادة السياسية لتعزيز حقوق الإنسان والحريات واحترامها، وضمان وجود مجتمع آمن ومستقر. وعلى هذا، تتمثل أولويات البلد، فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالتعاون القيم من قبل الدول الأعضاء في القضايا الراهنة المتصلة بعدد من المسؤولين الحكوميين السابقين والتي ترمي إلى استرداد الأصول؛ ووضع خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز ثقافة للمسؤولية، ورصد تنفيذ الالتزامات الدولية وكفالة ترجمتها إلى تشريعات محلية؛ واستعادة الممتلكات الثقافية التي سبق تصديرها على نحو غير مشروع عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الأعضاء؛ واعتماد استراتيجية للتنمية البديلة لتوفير بدائل للأنشطة الإجرامية ولا سيما زراعة المخدرات؛ وتكثيف الجهود لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومكافحة الجريمة الإلكترونية خاصة في الحالات التي تكون فيها متصلة بالإرهاب. وتعمل مصر مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل وضع برنامج قطري شامل جديد يقوم على هذه الأولويات، لبلوغ الغايات المرجوة.

١٥ - **السيد فاليرو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): ذكر أن المشاركة المجتمعية والإدارة المشتركة عاملان أساسيان في استراتيجيات حكومته لمنع المخدرات. ويجب أيضا أن تشارك في مكافحة المخدرات البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة على حد سواء، على أساس مبدأ المسؤولية المتبادلة. وليس التعاون في شكل تقديم المساعدة التقنية والمالية والإجراءات الملتزمة المنسقة ضروريا فحسب ولكنه يكمل أيضا الجهود الوطنية. وينبغي أن يرتسي أيضا على الامتثال الدقيق للتشريعات المحلية والقانون الدولي؛ ويجب التقيد على نحو صارم بالمبادئ الأساسية للسيادة وعدم التدخل. وأضاف أن حكومته ترى أن مشكلة المخدرات العالمية تدخل في إطار اختصاص الجمعية العامة واللجنة المعنية بالمخدرات التي هي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وليس من اختصاص مجلس الأمن على الإطلاق أن يتصدى لمسألة الاتجار بالمخدرات.

١٦ - ولقد أصبحت فنزويلا بلدا يمثل مرجعا نتيجة لما يجري تنفيذه من سياسات واستراتيجيات سيادية ناجحة للتصدي بنشاط للاتجار بالمخدرات. ويجري الآن اتخاذ تدابير جسورة للحيلولة دون أن يتحول البلد إلى معقل للتكتلات القوية التي تقوم بتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا، اللتين يبلغ فيهما الطلب أعلى مستويات له في العالم. وتطبيقا للبيان السياسي وخطة العمل لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، اعتمدت الحكومة عددا من الخطط، وسنت عددا من التشريعات. ولا شك في نجاح هذه التدابير: ففنزويلا تحتل المرتبة الخامسة في العالم فيما يتعلق بعدد حالات المضبوطات من المخدرات، وتم تعطيل ٢٦٢ مطارا سريا؛ وتم ترحيل ١٧ من رؤساء تكتلات المخدرات، وتم الاستيلاء على ما يزيد على ١٠٥ ملايين من الدولارات في شكل أصول؛ وتم تخفيض الطلب من خلال ما هو أكثر من ٩ ٠٠٠ عملية لمنع استعمال المخدرات.

١٧ - ومضى يقول إن وفده يكرر الإعراب عن معارضته القوية للتقارير الانفرادية ذات الدافع السياسي التي يستخدمها بعض البلدان لمهاجمة دول ذات سيادة لا تذعن لسياسات الإمبريالية. ولقد نشرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى تقريرا تشهيريا لا سند له عن المخدرات، وأشارت فنزويلا في معرض الرد عليه إلى إجراءات ملموسة تؤكد عزم الحكومة الثورية الذي لا يتزعزع على التصدي لكارثة المخدرات. وأكد التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١ أن فنزويلا ليست من البلدان المنتجة للمخدرات، وأشاد بجهود الحكومة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وأفاد بأنها لم تعد بعد بلدا من بلدان المرور العابر في التجارة الدولية بالمخدرات. ولقد وقعّت فنزويلا على ما يقرب من ٥٢ اتفاقا للتعاون مع ٣٨ بلدا، وأقامت تحالفات مع الهيئات المتعددة الأطراف ذات الصلة لتشاطر المسؤولية في مكافحة المخدرات. وأحرزت فنزويلا منجزات هامة نتيجة لما تنتهجه من سياسات سيادية، وما تضطلع به من تعاون دولي وتضامن فيما بين الدول. وبهذه الروح، ليس هناك مجال لأن يشعر بلد بأنه يتفوق على بلد آخر.

١٨ - **السيد سيلوس** (البرازيل): ذكر أنه يلزم، بغية مكافحة الجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مضاعفة الجهود في سبيل التعاون الفعال، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويجب أن تشمل الإجراءات الفعالة لمكافحة الجريمة منع الجريمة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق التنمية المستدامة. ولن يكون القمع وحده كافيا: لأنه لا بد من معالجة الأسباب الاجتماعية الاقتصادية الكامنة وراء الجريمة. وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حجر الزاوية لهذا الكفاح، ومن المهم تحقيق التصديق العالمي عليها.

١٩ - ويتسم منع الجريمة، ولا سيما بين الشباب، بأهمية فائقة للحكومة البرازيلية، وتم إحراز تقدم هام في تنفيذ سياسات عامة تصب في هذا الاتجاه. وتجدر الإشارة هنا بصفة خاصة إلى البرنامج الوطني للأمن العام والمواطنة الذي يجمع بين استراتيجيات السلامة العامة التقليدية والإجراءات الرامية إلى علاج الأسباب الجذرية للعنف، ويولي اهتماما خاصا لحماية الأطفال في حالات الضعف، ويشجع على زيادة اشتراك المجتمع المحلي في جهود الحد من نطاق الجريمة.

٢٠ - وأردف يقول إن الجريمة الإلكترونية مشكلة عالمية تنطوي على صعوبات تقنية هامة. ويجب، كي تكون الحلول فعالة بحق على الصعيد العالمي، أن يتم النظر فيها في المنتدى المناسب المتعدد الأطراف وأن يشارك فيها المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بعقد اجتماع لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية لإجراء دراسة شاملة عن الجريمة الإلكترونية.

٢١ - وتؤيد البرازيل مبدأ المسؤولية المشتركة في معالجة مشكلة المخدرات العالمية، وتحذر من الرأي الذي يقوم على الأمن فحسب ويتجاهل في الوقت ذاته المسائل الاجتماعية الاقتصادية الكامنة وراء هذه المشكلة. ولقد استكملت البرازيل، على الصعيد المحلي، التشريعات والسياسات الرامية إلى إدماج جانبي الصحة العامة وحقوق الإنسان. ويفرق قانون المخدرات البرازيلي قانونا بين تجار المخدرات ومستعمليها، ويجرّم الاتجار بالمخدرات. وتُبذل، على الصعيد الدولي، جهود لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة المخدرات، مع التركيز بصفة خاصة على الجيران في أمريكا الجنوبية، الذين تقيم البرازيل معهم حوارا على الدوام ووقعت معهم على اتفاقات.

٢٢ - وأشار في ختام كلمته، مع القلق، إلى الحالة المالية الراهنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

وحث الدول الأعضاء على زيادة دعمها المالي عن طريق التبرعات المخصصة.

٢٣ - **السيد موكين** (الاتحاد الروسي): قال إنه يلزم أن تكون هناك استراتيجية موحدة لمكافحة الجريمة تحت إشراف الأمم المتحدة، تعززها قرارات هيئات مثل اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وأن الاتحاد الروسي سيشارك في استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد في ليتوانيا والنيجر في المستقبل القريب، وأنه سيخضع هو ذاته لعملية استعراض مماثلة. وأنه يرحب بالاتفاق على معايير لإنشاء آلية لاستعراض اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٤ - وينبغي أن تضاعف الأمم المتحدة الجهود لعلاج الجريمة الإلكترونية، وينبغي وضع اتفاقية في هذا الشأن. ويتعين أن يكون هناك تنفيذ فعال لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويجب كذلك إيلاء الاهتمام للاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. ويجري الآن في الاتحاد الروسي اعتماد مجموعة من التدابير المتكاملة لمكافحة الاتجار بالبشر.

٢٥ - وثمة حاجة ماسة لتحقيق الأهداف والغايات المحددة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي من أجل استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، المعتمدين في جزء رفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات في فيينا في عام ٢٠٠٩.

٢٦ - وأضاف أنه ينبغي تعزيز الجهود المبذولة في إطار ميثاق باريس لوقف انتشار المخدرات التي يكون منشأها أفغانستان. وأنه يرحب بأعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبناء القدرات في أفغانستان وأشد البلدان تضررا بمشكلة المستحضرات الأفيونية الأفغانية. وفي عام ٢٠١١، زاد الاتحاد الروسي تبرعه السنوي المقدم إلى المكتب إلى أربعة أمثاله، وقدم أيضا مساهمة في شكل مبلغ مقطوع قدره ٧ ملايين دولار.

٢٧ - ومضى يقول إن الاتجار بالمخدرات والإرهاب يزدادان في أفغانستان، وأن حركة ''طالبان'' أصبحت تشارك مباشرة في إنتاج المخدرات. وفي هذا الصدد، تكتسي قرارات مجلس الأمن ١٧٣٥ (٢٠٠٦)، و ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) بأهمية كبيرة. فهي تتضمن أحكاما بشأن إدراج أسماء المنظمات والأفراد الذين يستخدمون أموالا من الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان لدعم الإرهاب في القائمة التي وضعتها وتستكملها اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) فيما يتعلق بالأفراد والمجموعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بالقاعدة.

٢٨ - وقدمت منظمة شنغهاي للتعاون، في اجتماع قمتها الأخير، مساهمات هامة في التصدي لخطر المخدرات على الصعيد الإقليمي. واعتمدت إعلان أستانا للاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء المنظمة، واعتمدت استراتيجية الدول الأعضاء لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وينبغي أن تعمل منظمة شنغهاي للتعاون والأمم المتحدة معا عن كثب من أجل مكافحة المخدرات.

٢٩ - وعن طريق عمليات إنفاذ القانون الرامية إلى منع الاتجار بالمخدرات، أسهمت منظمة معاهدة الأمن الجماعي في التصدي لخطر المخدرات الآتية من أفغانستان وانتشار المخدرات الاصطناعية. وتتعاون أفغانستان وإيران وباكستان حاليا لوقف تهريب المخدرات. ويتصدى الاتحاد الروسي للاتجار غير المشروع بالمخدرات بالاشتراك مع أفغانستان وباكستان وطاجيكستان.

٣٠ - ويعاني نهج الحد من الأذى من أوجه قصور هامة، وينبغي ألا يصبح معيارا تأخذ به الأمم المتحدة. وينبغي عدم

إجراء أي تعديلات على الأحكام المتعلقة بورقة الكوكا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١.

٣١ - **السيد بط** (باكستان): ذكر أن السبيل الفعال الوحيد لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات يكمن في اتباع نهج متوازن وشامل ومتكامل. وثمة علاقة ثنائية الاتجاه بين الجريمة المنظمة الدولية الناشئة في العالم النامي وتلك الناشئة في العالم المتقدم. ففي البلدان النامية تترسخ جذور الجريمة في الأوساط الاجتماعية الاقتصادية الأكثر فقرا والأقل حظا، حيث يكون الفقر والبطالة عاملين حفازين. أما في البلدان المتقدمة، فيستغل المجرمون إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والموارد لصالحهم. كما أن قانوني العرض والطلب ينطبقان أيضا على الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فازدياد الطلب على المخدرات واليد العاملة الرخيصة والتحويلات النقدية غير القانونية في العالم المتقدم كلها عوامل تؤدي إلى زيادة العرض من العالم النامي. ولهذا ترحب باكستان بالنداء الموجه من الأمين العام إلى المجتمع الدولي للتركيز على نحو أكبر على جانب الطلب، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان المستهلكة التي يبلغ فيها الطلب أشده، لتعزيز جهودها الخاصة بها للحد من استعمال المخدرات على الصعيد المحلي، ونؤيد هذا النداء.

٣٢ - وأردف يقول إن باكستان طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وأنها اتخذت تدابير تشريعية وقانونية فعالة لتنفيذ أحكام تلك الصكوك. وعلى الرغم من أن البلد ما زال يعاني من الآثار المناوئة لكونه بلد مرور عابر، فإن اتباع استراتيجية متعددة الجوانب، تتكون من الإنفاذ الصارم للقانون وإيجاد البدائل، أتاح الفرص لإحراز نجاح ملحوظ في القضاء على محصول الأفيون غير المشروع. وأطلقت باكستان بنجاح، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برنامجها القطري للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، الذي هو خطة عمل شاملة تعالج جميع جوانب مشكلة المخدرات، في الوقت الذي يجري فيه وضع اللمسات الأخيرة على البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. وبالإضافة إلى هذه المبادرات الوطنية، أسهمت باكستان بنشاط في الجهود الإقليمية والدولية لوقف تدفق المخدرات إلى الخارج وتدفق السلائف الكيميائية إلى الداخل، وشاركت في مبادرة التعاون الثلاثي مع أفغانستان وإيران للتصدي لتجارة المخدرات. واقتضت ضخامة المشكلة واتساع نطاقها تقديم مساعدة شاملة، بما في ذلك توفير المعدات التقنية اللازمة لمكافحة المخدرات.

٣٣ - وقال إن باكستان ترحب باعتماد الخطة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، كما أنها سنت قانونا محليا أسند إلى المجتمع المدني دورا يضطلع به، بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون، في تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر. وأضاف أنها قامت بعد انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب بسن قانون لمكافحة غسل الأموال لتوفير آلية لكبح المعاملات المالية غير القانونية، وأنشأت وحدة للرصد المالي في البنك المركزي تتعاون مع بلدان أخرى.

٣٤ - والجريمة، دولية كانت أو وطنية، لا يمكن مكافحتها دون نظام قضائي فعال. وبفضل جهود مصرف التنمية الآسيوي، ساعدت إمكانية الوصول إلى برنامج العدالة على إصلاح نظام العدالة الجنائية في باكستان، وتحويل قوة الشرطة إلى وكالة مسؤولة لإنفاذ القانون قادرة على الاستجابة. وتشكل الحدود المأمونة رادعا أيضا؛ ووفر النظام المأمون لمقارنة وتقييم الهوية الشخصية - الذي ينفذ بمساعدة دولية - لسلطات الهجرة وإنفاذ القانون وسيلة منهجية ودقيقة لتحديد هوية الأفراد الداخلين إلى البلد أو الخارجين منه. ويقتضي حل مشكلة الجريمة الدولية وجود التزامات سياسية ومالية قاطعة وطويلة الأجل. ولهذا تؤيد باكستان نداء الأمين العام لوضع نموذج مستدام ومستقر ويمكن التنبؤ

به للتمويل يمكن أن يلبي احتياجات الدول الأعضاء من المساعدة التقنية المطلوبة.

٣٥ - **السيد كيمورا** (اليابان): ذكر أنه على الرغم من الجهود الدؤوبة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، يواجه المجتمع الدولي عددا من العقبات: تزايد ضعف سيادة القانون في الوقت الذي تستخدم فيه العائدات غير المشروعة في تمويل النزاعات أو رشوة المسؤولين الفاسدين؛ وصعوبة كفالة وجود اقتصاد سديد بسبب تحويل رأس المال، وآثار ذلك على البشر، لأن الجريمة كثيرا ما تستهدف وتستغل الضعفاء من الأفراد، ولا سيما الشباب. وترى اليابان أن كل الدول تضطلع بمسؤولية مشتركة ومتشاطرة، وأن التعاون الإقليمي والدولي لا غنى عنه.

٣٦ - وتؤيد اليابان تمام التأييد الإعلان السياسي وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما الوزراء المسؤولون عن مكافحة الاتجار بالمخدرات، واللذين أكدا هذه المسؤولية المشتركة. ويواصل البلد أيضا تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث بشأن مكافحة المخدرات، وينظر الآن في الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد أدُمج بالفعل عدد من أحكام هاتين الاتفاقيتين في التشريعات المحلية. وتسلم اليابان بالدور الهام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وما برحت تدعم أنشطته، وقدمت في عام ٢٠١٠ مساهمة قدرها ١١,٣ من ملايين الدولارات خُصصت غالبيتها لبرامج في أفغانستان والبلدان المجاورة. وتتضمن الجهود الأخرى للتعاون الدولي تقديم الدعم لبلدان جنوب شرق آسيا عن طريق بناء القدرات، والتوعية، وتوفير المعدات؛ وتقديم مساهمات مباشرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والتشغيل المشترك لمعهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأوسط لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي يوفر برامج تدريبية لممارسي وموظفي العدالة الجنائية.

٣٧ - وعلى الجبهة المحلية، اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات في عدد من المجالات: فقد اعتمدت تدابير شاملة للقضاء على استغلال الأطفال في المواد الإباحية، وتعزيز قدرة الشرطة على ملاحقة أنشطة استغلال الأطفال في المواد الإباحية؛ وإجراء تعديلات على القانون الجنائي وغيره من التشريعات تعالج الجريمة الإلكترونية، وتجريم إيجاد فيروسات حاسوبية وتحسين أساليب التحقيق؛ واتخذت تدابير للقضاء على الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا؛ وانتهجت سياسة تسامح صفري في مكافحة الجريمة المتصلة بالمخدرات. ولا تزال اليابان ملتزمة تمام الالتزام بمكافحة الجريمة على الصعيدين الدولي والمحلي، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغير ذلك من الوكالات الدولية والشركاء ذوي الصلة.

٣٨ - **السيدة فليتشكو** (بيلاروس): قالت إن تعاظم الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب يستلزم التعاون بشأن هاتين المسألتين في سياق الجمعية العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمنظمة الدولية للهجرة، وغير ذلك من المنظمات.

٣٩ - وتنهض بيلاروس حاليا بتنفيذ برامج لوضع حد لظواهر شتى تتعلق بالجريمة المنظمة، عن طريق رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ودولة بيلاروس الاتحادية، والاتحاد الروسي. ونظمت الدولة الاتحادية برامج لتبادل موظفي وزارتي الداخلية في البلدين، وتدريبهم.

٤٠ - وتتصدى بيلاروس بنشاط للاتجار بالأشخاص عن طريق برنامجها الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والهجرة غير القانونية، والأعمال غير القانونية ذات الصلة

للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. كما أنها أطلقت الخطة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٠. وبناء على مبادرة من بيلاروس، اتخذت الجمعية العامة أيضا عددا من القرارات بشأن الاتجار بالأشخاص. وعالجت بيلاروس أيضا مشكلة الاتجار بالبشر عن طريق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونهضت بدور المنسق لمجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، التي أصبحت عاملا حفازا لمواجهة هذه المسألة.

٤١ - وعقدت مجموعة الأصدقاء مؤخرا اجتماعها الوزاري الثاني الذي حضره رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وممثلو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المشاركة في التصدي للاتجار بالأشخاص، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية حقوق الإنسان. وقد عُمم الإعلان الذي تمخض عنه الاجتماع (A/66/398) بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٤٢ - ويحظى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم بيلاروس في إعداد تقريره القادم عن الاتجار بالبشر. وتتوفر للمكتب إمكانية الاضطلاع بدور بارز في تعزيز الاتصالات بين مجموعة الأصدقاء والمجموعات الأخرى ذات الصلة.

٤٣ - **السيد العوضي** (اليمن): قال إن بلده، إيمانا منه بأن مكافحة الفساد أساسية الأهمية للتنمية، صدّق في عام ٢٠٠٥ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وسن تشريعا لمكافحة الفساد، وأنشأ آليات للإنفاذ، ونظم حملات شاملة للتوعية بشأن الفساد وما يقترن به من أخطار.

٤٤ - ومضى يقول إن اليمن انضمت، على امتداد السنوات الخمس الماضية، إلى عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، وسنت تشريعات محلية تتصل بهذا المجال، علاوة على إنشاء وحدات لمنع الاتجار بالمخدرات وتهريبها في الموانئ البحرية والبرية، وإبرام اتفاقات ثنائية مع بلدان أخرى بشأن تقديم مهربي المخدرات إلى المحاكمة. وسعت حكومته أيضا إلى توعية السكان بأخطار المخدرات وآثارها الضارة.

٤٥ - ولمواجهة الانتهاك الشائن لحقوق الإنسان الذي يشكله الاتجار بالأشخاص، صدّقت اليمن على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، وسنت قوانين تجرّم جميع أشكال هذه الجريمة، وتعاونت مع البلدان المجاورة لمكافحتها. ويلزم بذل جهود متضافرة لوقف انتشار الاتجار بالبشر والقضاء عليه قضاء مبرما، كما يلزم التركيز على الجوع والفقر كسببين جذريين لهذه الظاهرة.

٤٦ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): ذكرت أن الجمهورية العربية السورية طرف في معظم الصكوك الدولية المتعلقة بمنع الجريمة. وأن التزام حكومتها الثابت بمكافحة جميع أشكال الجريمة يتجلى في التدابير التي اتخذتها لتحقيق الاتساق بين التشريعات المحلية والاتفاقات والمعايير الدولية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، شاركت الجمهورية العربية السورية بنشاط في مؤتمرات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، في ضوء كونها من أوائل الدول الأعضاء فيها. ونفذت مختلف القرارات التي اتخذتها وكذلك القرارات التي اتخذتها هيئات دولية أخرى.

٤٧ - وأشارت إلى أنه على الرغم من أن حوادث الاتجار بالبشر في بلدها متناثرة وغير شائعة، فقد تم في عام ٢٠١٠ سن قانون شامل لمنع هذه الجريمة والمحاكمة عليها، فضلا عن تقديم الرعاية إلى ضحاياها. وأضافت أنه اعتمدت في العقود الماضية تشريعات محلية أخرى تتناول على وجه التخصيص عددا من الجرائم المعاصرة، بما في ذلك قانون بشأن

التوقيعات الإلكترونية، وقانون آخر بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤٨ - ويستلزم استعمال العصابات لأوجه التقدم التكنولوجي لارتكاب الجرائم المنظمة عبر الوطنية اتباع نهج متعدد الجوانب لمواجهة ذلك، يقوم على أفضل الممارسات ويستخدم وحدات شرطة متخصصة. وفي هذا الصدد، استضاف بلدها في عام ٢٠١٠ مؤتمرا دوليا للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، ونظم في عام ٢٠٠٩ حلقة عمل لوضع إطار قانوني دولي لمكافحة الإرهاب.

٤٩ - ومضت تقول إن حكومتها كثفت جهودها لمكافحة استعمال المخدرات وتهريبها، كما أنها تؤيد تمام التأييد الجهود الدولية والتعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية. وعلاوة على ذلك، تعمل الجمهورية العربية السورية عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وترحب بالدعم التقني الذي يقدمه مكتبه الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى بلدان المنطقة. وشددت على ضرورة منح المكتب موارد إضافية لتمكينه من الاضطلاع بولايته. وينبغي أن تعالج الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأسباب الجذرية للجريمة المتصلة بالمخدرات وغيرها من الجرائم، وأن تتبع في هذا المسعى نهجا وقائيا ينطوي على العمل على حل النزاعات الإقليمية والدولية ودعم اقتصادات البلدان الفقيرة.

٥٠ - **السيد تشوغويهوارا** (بيرو): ذكر أن الاتجار بالمخدرات مشكلة رئيسية لبلدان عديدة سواء كانت بلدانا منتجة أو مستهلكة أو بلدان مرور عابر. ولقد أكدت بيرو في عدد من المنتديات أن تجارة المخدرات ترتبط بالعنف والجريمة المنظمة، بل وحتى بالإرهاب، وتترتب عليها آثار ضارة كثيرة، وليس أقلها ما يلحق بالبيئة. فزراعة المخدرات تتسبب في إزالة الأحراج، والحد من خصوبة التربة، وتلوث التربة والأنهار والبحار عن طريق مدخلات كيماوية - وكل هذه عوامل تتهدد التنوع البيولوجي.

٥١ - ويجب شن الحرب على الاتجار غير المشروع بالمخدرات على جبهات شتى وبطريقة منسقة. ومن الأهمية الأساسية أن تقترن التدابير التشريعية بتدابير وقائية وبرامج للتنمية البديلة. وبالنظر إلى أن الآلاف من الناس يكتسبون أسباب عيشهم من إنتاج ورقة الكوكا، ونادرا ما تتوفر لهم بدائل ممكنة، فلا بد أن تتضمن المكافحة التي لا تنقطع للقضاء على مزارع الكوكا غير القانونية برامج للتنمية البديلة للمنتجين من المزارعين. ويشكل نموذج سان مارتن الذي أعاد توجيه السكان إلى إنتاج البن والكاكاو واحدة من قصص النجاح.

٥٢ - وقررت بيرو، كجزء من التزامها بالتصدي لكارثة المخدرات، أن تستضيف في عام ٢٠١٢ اجتماعا لوزراء الخارجية ورؤساء الوكالات لتوصل إلى إجراءات محددة لمكافحة المخدرات وتحسين آليات التعاون ذات الصلة. وقد أكد ما يقرب من ١٥ بلدا بالفعل الاشتراك في هذا الاجتماع. وتستثمر بيرو جزءا هاما من ميزانيتها في مكافحة هذه المشكلة العالمية، إلا أنه يلزم مع ذلك تعزيز التعاون الدولي.

٥٣ - ويجب إيلاء اهتمام خاص للسلائف الكيميائية وتحسين جمع البيانات، وهما مجالان يمكن أن يعزز فيهما التعاون الدولي الجهود الوطنية. والسبيل الوحيد لمكافحة الاتجار بالمخدرات هو عن طريق اتخاذ إجراءات جماعية وشفافة، بما فيها تشاطر الخبرات والممارسات الجيدة، وتبادل المعلومات والاستخبارات عن شبكات الجريمة عبر الوطنية. وتؤكد بيرو استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

٥٤ - **السيد شير** (الجزائر): أعرب عن قلق الجزائر إزاء تعقد كارثة المخدرات التي يزيد من تفاقمها تزايد صلاتها بأنشطة إجرامية أخرى. وقال إن الوقت قد حان كي تبدي الدول تصميمها على مكافحة هذه الأخطار العالمية. ولا يمكن أن تترك للبلدان المنتجة أو البلدان المستهلكة وحدها مهمة القضاء على المخدرات. ويجب الحد من العرض والطلب في آن واحد. وينبغي أن يكون ثمة تعاون نشط بين جميع الشركاء الإقليميين والدوليين لوضع تدابير عملية وفعالة تقوم على نهج متكامل ومتعدد التخصصات يكمل بعضه بعضا. وحان الوقت لإنشاء آلية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأكد أيضا على ضرورة التجسيد الحقيقي لإعلان السلفادور المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي يؤكد على وجوب أن يكون منع الجريمة جزءا متمما لجميع نهج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٥ - وأردف يقول إن وفده يرحب بالاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/91) عن ضرورة تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء لبناء قدراتها في مجال منع الجريمة. وأكد عزم الجزائر على إحراز تقدم في مجالات أخرى منها مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والقرصنة، والجريمة الإلكترونية، والجرائم البيئية. وأوضح أن الجزائر تشعر بالسرور إزاء حشد القادة الأفريقيين لمواجهة هذه التحديات التي تقوض تنمية أفريقيا، وأنها حريصة على تنفيذ خطة العمل الأفريقية الخمسية لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة.

٥٦ - وأضاف أن الجزائر، بوصفها بلدا من بلدان المرور العابر، وبحكم موقعها الجغرافي، ملتزمة أيضا بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث بشأن مكافحة المخدرات. ونفذت الحكومة عددا من التدابير والآليات لمكافحة المخدرات، من بينها إنشاء مكتب وطني معني بالمخدرات والارهان بالمخدرات، ووضع استراتيجية خمسية (٢٠١١-٢٠١٥) تركز على الوقاية عن طريق سن قانون رادع لمنع استعمال المخدرات والاتجار بها وملاحقتها؛ وتوفير العلاج مع تأمين الرعاية الاجتماعية والصحية لمستعملي المخدرات، والثني عن استعمال المخدرات عن طريق تنفيذ برامج للتوعية. وتؤكد الجزائر التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر الذي يتجلى في تعزيز التدابير التشريعية والمؤسسية للتعامل مع الضحايا.

٥٧ - **السيد غونزاليس** (كوبا): ذكر أن البلدان جميعها، بغض النظر عن قوتها الاقتصادية أو مساحة أرضها أو حجم سكانها، تتأثر بالجريمة والأشكال الجديدة من الإجرام. وليس بوسع أي بلد أن يكافح الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر وغسل الأموال دون مساعدة. وتقتضي مكافحة هذه الجرائم في المقام الأول مكافحة التخلف الاقتصادي والتشجيع على إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافا. والتعاون الدولي القائم على احترام السيادة والتشريعات المحلية والسلامة الإقليمية للدول أساسي الأهمية لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها على نحو فعال. وترفض كوبا أي محاولات، بدعوى أن هذه الجريمة تؤثر على السلم والاستقرار الإقليميين أو الدوليين، لفرض الخطط الوطنية للبلدان القوية على من يرفضون الإذعان لإرادتها. ولهذا فليس من اختصاص مجلس الأمن أن ينظر في هذه المسائل.

٥٨ - وتكرر كوبا تأكيد استعدادها للتعاون في أي جهد جاد ومتناسق لمكافحة الاتجار بالمخدرات، على أساس أنه ينبغي أن تضطلع البلدان المستهلكة بالقسط الأكبر من المسؤولية. وترفض كوبا أيضا وضع أي قوائم مزورة بالبلدان التي يزعم أنها ارتكبت أعمالا إجرامية عبر وطنية، مثل القوائم ذات الدافع السياسي التي تجمعها وزارة خارجية الولايات المتحدة لممارسة الضغط السياسي على البلدان أو

لتبرير جزاءات انفرادية مثل الحظر المفروض ضد كوبا. وفي حين تزعم حكومة الولايات المتحدة أنها نموذج يحتذى به في مكافحة الاتجار بالبشر، فإنها تدعم الهجرة غير القانونية وغير المأمونة للمواطنين الكوبيين وتهريبهم إلى أراضيها في إطار قانون التسوية الخاصة بالكوبيين. ولقد جُرح أو قُتل آلاف من المواطنين الكوبيين نتيجة للأعمال الإرهابية المرتكبة ضد كوبا طيلة نصف قرن من الزمان في حين ظل من اعترفوا بارتكاب هذه الجرائم طليقي السراح في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى النقيض من ذلك، يجري احتجاز خمسة كوبيين على نحو تعسفي وغير عادل في سجون أمريكية تتبع فيها إجراءات أمن مشددة لمحاولتهم إنقاذ حياة مواطنين أمريكيين وكوبيين بالتحقيق في أمر مجموعات إرهابية تنطلق من ميامي. ولم تُستخدم كوبا من قبل ولن تُستخدم قط في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أعمال إرهابية، وتكرر كوبا الإعراب عن استعدادها للتعاون مع جميع البلدان، وحتى مع الولايات المتحدة الأمريكية، لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمساواة السيادية وغير ذلك من المبادئ والمعايير المحددة في القانون الدولي.

٥٩ - وتفي كوبا بجميع التزاماتها الدولية بشأن التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة، ولها سجل بارز في التصدي للجرائم الرئيسية. وجميع الجرائم المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية تشملها أنظمة معينة ويُعاقب عليها بموجب التشريعات الكوبية الحالية، وما التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا دليل على التزام كوبا القوي بمكافحة هذا النشاط. وكوبا طرف في الصكوك الدولية الثلاثة عشر لمكافحة الإرهاب، ولديها قانون عام لمكافحة الإرهاب، واعتمدت مجموعة من التدابير التشريعية لمكافحة الإرهاب، وتمتثل بدقة لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتكرر كوبا تأكيد التزامها الذي لا يتزعزع بمواصلة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي.

٦٠ - **السيد موشيمي** (كينيا): قال إن الجريمة والمخدرات ما زالا يعوقان تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي ما فتئت مستويات الجريمة وتجارة المخدرات تتصاعد دون ضابط تقريبا.

٦١ - وما برحت كينيا تشعر بالقلق إزاء استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تؤجج النزاع والجريمة في أنحاء كثيرة من أفريقيا ولا سيما القرن الأفريقي ويترتب عليها أثر مدمر على التنمية الاجتماعية الاقتصادية: فالخدمات الأساسية تتعرض للتوقف؛ والمستثمرون لا يقدمون على الاستثمار نتيجة لانعدام الأمن؛ والموارد الحكومية تُحول إلى قطاع الأمن. ويجب أن يفعل المجتمع الدولي ما هو أكثر لوقف تدفق هذه الأسلحة الفتاكة. وما فتئت القرصنة المتزايدة الربح على ساحل شرق أفريقيا تشكل أيضا تحديات اقتصادية لكينيا وجيرانها. ولن يتسنى حل مشكلة القرصنة وانتشار الأسلحة الصغيرة، التي هي مشكلة مزدوجة، إلا باتخاذ إجراءات جسورة لمعالجة النزاع في الصومال ووضع نهاية له.

٦٢ - وتشكل الشراكة القائمة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والحكومة الكينية في برنامج مكافحة القرصنة وفي برنامج إصلاح قطاع الحكومة والعدالة والقانون مثالين جيدين على بناء القدرات كيما يتسنى على نحو فعال تناول مسألتي منع الجريمة والعدالة الجنائية. وانطوى الإصلاح، الذي يدل على عزم الحكومة على مواصلة تحسين نوعية حياة الكينيين عن طريق تحقيق العدالة ودعم سيادة القانون، على إجراء استعراض للإطار القانوني، وتدريب موظفي إنفاذ القانون، وتجديد مرافق المحاكم والسجون.

وهذا أوسع إصلاح قضائي منذ نيل الاستقلال، ويجري الاضطلاع به بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استجابة للحاجة إلى تعزيز وجود معايير أعلى للتصرف والانضباط فيما بين الموظفين القضائيين، وعلاج المتأخرات من القضايا وتحسين الإدارة، وتعزيز الأداء والمساءلة. وتضمّن الدستور الجديد نصا يبين سلطات الهيئة القضائية واستقلالها؛ وأنشئت محكمة قضائية عليا بوصفها أعلى محكمة في البلد؛ وأدى رئيس القضاة الجديد، ونائب رئيس القضاة، والقضاة في المحكمة القضائية العليا ومحكمة العدل العليا اليمين القانونية مؤخرا، في نداء مفتوح غير مسبوق للمرشحين وبعد عملية اختيار صارمة؛ وأنشئ عدد من المحاكم المتخصصة، حتى في المناطق الريفية؛ وصُممت برامج تدريبية على نحو خاص لموظفي الخدمات القضائية.

٦٣ - وسنت الحكومة الكينية أيضا قانون الأخلاقيات ومكافحة الفساد لتشجيع القيادة المسؤولة والأخلاقيات والنزاهة داخل الحكومة وخارجها، ومحاربة الفساد، ومنع التصرف غير الأخلاقي. وبإرادة سياسية مجددة، وهيئة محسنة لمكافحة الفساد، ونهج للتسامح الصفري، أصبحت كينيا على استعداد للتصدي بقوة للفساد. ولا تزال كينيا ملتزمة بالجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى التوصل إلى حلول للتحديات الناجمة عن الجريمة وانتشار المخدرات، كما أنها تحث المجتمع الدولي على مواصلة توفير المزيد من الموارد.

٦٤ - **السيدة تان** (سنغافورة): قالت إن الآثار المدمرة لإساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها منتشرة في كل مكان، وأوردت عددا من العوامل المؤدية إلى زيادة جسامة مشكلة إساءة استعمال المخدرات العالمية، وأضافت أنه يجب ألا تكون هناك هوادة في الجهود الدولية والوطنية لمكافحتها. وتفهم سنغافورة أنه يجب على كل بلد أن يستخدم استراتيجيات تتفق وحالته واحتياجاته، ولكن سياستها الخاصة بها تتبع نهجا يقوم على ''التسامح الصفري'' إزاء إساءة استعمال المخدرات. ويشن البلد معركة مباشرة ضد مشكلة المخدرات، يستخدم فيها نهجا متكاملا ومتعدد الوكالات والجوانب لإقامة مجتمع ينعم بالسلامة والصحة ويمكن أن ينتعش فيه المواطنون، ولا سيما الشباب، بكل ما لديهم من إمكانات. ويدخل في هذا سن تشريعات قوية، وإجراء توعية وقائية رفيعة المستوى، والاضطلاع بإنفاذ قوي، وتقديم معالجة وإعادة تأهيل شاملين، وتوفير الرعاية اللازمة للمدمنين بعد إعادة إدماجهم وإصلاحهم.

٦٥ - وتتسم برامج التوعية الوقائية بأنها محورية الأهمية في مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وتركز سنغافورة على مساعدة الشباب على مقاومة المخدرات، في إطار جهد متضافر يشمل المجتمع بأسره. وبالاقتران مع قوانين البلد الصارمة وما يحيط بها من إنفاذ دقيق، أبقى البرنامج على حالة المخدرات المحلية تحت السيطرة، على الرغم من قرب سنغافورة من المثلث الذهبي ومراكز إنتاج الميتامفيتامين. وحدث انخفاض عام في حالات الاعتقال على امتداد السنوات الـ ١٦ الماضية، وانخفاض بنسبة ٥ في المائة في عدد مسيئي استعمال المخدرات الجدد الذين تم اعتقالهم في النصف الأول من عام ٢٠١١، مقارنة بعام ٢٠١٠.

٦٦ - وسنغافورة ليست بلدا منتجا للمخدرات ولا توجد به عمليات اتجار واسعة منتظمة أو منظمة، ولكن الأهمية الإقليمية للبلد في مجالي التمويل والنقل تجعل منه هدفا جذابا للشحن العابر. ولهذا يكتسي التعاون الدولي بأهمية حاسمة. ويدعم نجاح المكتب المركزي للمخدرات وجود صلات ثنائية قوية مع وكالات إنفاذ القانون الأجنبية التي تقوم من خلال المكتب بتشاطر أفضل الممارسات والخبرة الفنية وإجراء عدد من العمليات المشتركة.

٦٧ - وستواصل سنغافورة تكريس الجهود للحد من الطلب على المخدرات ومساعدة مستعمليها على العودة إلى المجتمع. وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بجهود الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ودعم هذه الجهود، وستظل تتعاون بنشاط مع الشركاء الاستراتيجيين.

٦٨ - **السيد مورونغوانا** (جنوب أفريقيا): ذكر أن تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٠ يورد أنه ليس هناك بلد لا يتأثر بأخطار الاتجار بالمخدرات، وأنه ثمة زيادة في إساءة استعمال كل أنواع المخدرات تقريبا، وخاصة في القارة الأفريقية. وأضاف أنه توجد حاجة ماسة إل المساعدة التقنية في المنطقة لبناء قدرة على الرصد تتسم بأنها مستدامة وفعالة من حيث التكلفة. ومن الأهمية الأساسية أيضا تعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في مجالات تصميم وتنفيذ خدمات الوقاية والعلاج القائمة على الأدلة والخاصة بكل بلد على حدة.

٦٩ - وإن حكومة جنوب أفريقيا، إدراكا منها للأثر السلبي للجريمة والفساد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، جعلت من مكافحتهما واحدة من أولوياتها الأساسية. ومن الأهمية بمكان أيضا، في التصدي لكارثة الجريمة، علاج أسبابها الجذرية. وتقتضي مواجهة هذه التحديات الدعم والتعاون من المجتمع الدولي. واتخذت الحكومة عددا من المبادرات لعلاج مسألة إساءة استعمال المخدرات، ولا سيما فيما بين الشباب، وتضمنت هذه المبادرات الحد من توفير سلائف كيميائية معينة بجعلها منتجات تصرف بوصفة طبية فحسب. وأنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة إساءة استعمال المواد لتدبير شؤون الاستراتيجيات المتكاملة الرفيعة المستوى. وعقد جهاز الشرطة مؤتمره الوطني الثاني المعني برصد الكيماويات ومراقبة السلائف والذي يرمي إلى وضع استراتيجيات لمكافحة تحويل السلائف الكيميائية للإنتاج غير المشروع للمخدرات واكتساب خبرة فنية دولية بشأن الاتجاهات وأفضل الممارسات المتبعة في إزالة المختبرات السرية. وعقدت الحكومة أيضا اجتماع قمة وطنيا معنيا بإساءة استعمال المواد، وتعكف الآن على وضع خطة رئيسية وطنية للمخدرات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وبرنامج عمل متكامل.

٧٠ - ويجري على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي الاضطلاع بالكثير من الأعمال التي يقوم فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور هام، وذلك بوضع البرنامج الإقليمي للجنوب الأفريقي الذي يؤمل أن يلبي احتياجات المنطقة، وإطلاق النشرة الإخبارية للجنوب الأفريقي في شراكة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وشاركت جنوب أفريقيا أيضا في اجتماع لوزراء الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة بهدف تعزيز الجهود والحد من انتشار المخدرات والجرائم في أفريقيا. ويؤيد البلد جميع القرارات التي سيتم النظر فيها فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال ذات الصلة.

٧١ - **السيد آرشاندو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): ذكر أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أشاد بجهود بوليفيا في مكافحة المخدرات عن طريق الحد من محاصيل ورقة الكوكا الذي تحقق من خلال التنسيق الطوعي والمتضافر مع رابطات منتجي الكوكا، في احترام تام لحقوق الإنسان. وخفضت الحكومة مجموع مساحة مزارع الكوكا غير المشروعة في المتزهات الوطنية وأزالت ٣٨٩ ٧ هكتارا منها. وعلى الرغم مما تحقق من نتائج ملموسة، من المدهش أن تقرير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يصف بوليفيا مرة أخرى، لأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالمشكلة قيد النظر، بأنها منتج رئيسي للكوكايين. ويتجاهل التقرير تماما التقدم المحرز، بل أنه يقدم بيانات متناقضة ليثبت بها شيئا زائفا. وعلى الرغم من هذه الشدائد السياسية، لا تزال الحكومة تلتزم بقوة بمكافحة مشكلة المخدرات والجريمة

المنظمة والفساد التي هي مشكلة عالمية. وقامت بوليفيا، كدليل على التزامها، بتعزيز تعاونها القائم أساسا مع البلدان المجاورة في عمليات الحظر المشتركة، وواصلت جهودها الثنائية والمتعددة الأطراف في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومشكلة المخدرات مسؤولية مشتركة ومتشاطرة، وينطبق هذا على بوليفيا أيضا.

٧٢ - ويمثل مضغ أوراق الكوكا، وهو عادة قديمة مستمدة من الأسلاف ومتوارثة عن قبائل الشعوب الأصلية في الانديان والأمازون في أمريكا الجنوبية، جزءا من الهوية الثقافية لبوليفيا يتمتع بالحماية بموجب الدستور. والواقع أن بوليفيا تكافح تجارة المخدرات ولكنها تسعى أيضا إلى صون ممارسة ثقافة ترجع إلى قرون من الزمن وثبت علميا أنها لا ضرر منها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أعلنت بوليفيا أنها لم تعد عضوا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ولكنها عادت فورا إل الانضمام إليها بتحفظ لا ينطبق إلا على بوليفيا، وهو السماح قانونا بمضغ ورقة الكوكا في حالتها الطبيعية في بوليفيا. وتنظر الجمعية الوطنية حاليا في تشريع يكفل استمرار بوليفيا، طيلة عملية إنهاء العضوية والتحفظ، في الوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية. وأضاف أنه يود أن يوضح أن بوليفيا لا تحاول بأي حال من الأحوال التنصل من التزاماتها. ولقد وُصف هذا الإجراء على أنه طريقة مبتكرة لتجنب تعديل الاتفاقية وسيتم التصديق عليه قبل نهاية عام ٢٠١٢. وستواصل الحكومة الوفاء بتعهدها بكفالة الكرامة لكل المواطنين في بوليفيا مهما كان عرفهم وأيا كانت ثقافتهم. وليس بوسع الحكومة أن تتصدى لهذه التحديات دون تعاون من الدول والوكالات الصديقة التي تحترم سيادتها وحقوق الإنسان فيها.

٧٣ - **السيد عبد المنعم** (المغرب): قال إن مشكلة المخدرات العالمية تشكل تهديدا مباشرا لا للصحة العامة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي فحسب وإنما أيضا للسلم والأمن الدوليين. ولقد نفذت المغرب إطارا مؤسسيا لاستراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات، وأنشأت على وجه الخصوص لجنة وطنية معنية بالمخدرات ومؤسسات وهيئات وطنية أخرى. ويقتضي التعاون الدولي تشاطر المسؤولية بين البلدان المنتجة وبلدان المرور العابر والبلدان المستهلكة. ولقد أحرزت المغرب تقدما هاما في السنوات الأخيرة نتيجة لاتباع استراتيجية متعددة الوجوه لمكافحة المخدرات تقوم على إيجاد ترسانة قانونية مناسبة، والقضاء المنتظم على مزارع المخدرات، والتنمية الاقتصادية المتكاملة والبديلة. ولقد أكد تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٠ جهود السلطات المغربية النشطة لاعتراض المخدرات، وحثها على مواصلة السعي في هذا الاتجاه، وشجع البلدان المستهلكة على اتخاذ التدابير اللازمة لوقف استعمال المخدرات.

٧٤ - وعقب التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية بدأت المغرب عملية لجعل القوانين والتشريعات المحلية متسقة مع أحكام الاتفاقية. وقد تُوج هذا الجهد بتعديل القانون الجنائي الجديد وقانون الإجراءات الجنائية وتنفيذ استراتيجية وطنية منسقة متعددة القطاعات لمنع الجريمة المنظمة. وتكمل الإطار القانوني قوانين بشأن غسل الأموال والفساد.

٧٥ - وتود المغرب أن تعرب مجددا عن قلقها إزاء تزايد الصلة بين الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر في منطقة الساحل والصحراء، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. وتعزز المغرب بنشاط مبادرات على الصعيد الإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة. وتطبيقا لخطة العمل التي اعتمدها وزراء خارجية البلدان الواقعة على الساحل الأطلسي لأفريقيا، ستستضيف المغرب المؤتمر الثالث لوزراء الأمن القومي للنظر في كيفية إقامة التعاون بين هذه البلدان ونجاحه، عن طريق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ولا شك في أن الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف

في اتفاقية مكافحة الفساد سيعبئ الإرادة السياسية للتقيد التام بالاتفاقية.

٧٦ - ولا يمكن لأي بلد أن يواجه بمفرده الخطر المزدوج المتمثل في الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي أساسي الأهمية في هذا الشأن. ولقد سعت المغرب دوما إلى تنويع تعاونها الثنائي والإقليمي والدولي في مكافحة المخدرات، وشاركت في مبادرات مثل مركز تنسيق مكافحة الاتجار بالمخدرات في البحر الأبيض المتوسط والتحليل البحري، وعملية مركز المخدرات. وأبدت المغرب نفس التصميم في تعبئة جميع الموارد اللازمة لمكافحة التدفقات غير القانونية من المهاجرين، وأطلقت في عام ٢٠٠٣ استراتيجية عالمية لبلوغ هذه الغاية، تركز على الجوانب التنفيذية والقانونية والمؤسسية، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوعية.

٧٧ - والموارد المالية المحدودة لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة تنال من قدرته على تلبية الطلبات المتزايدة لتقديم المساعدة. ولهذا تطلب المغرب إلى المجتمع الدولي أن يزيد التزامه المالي بالمكتب لكفالة الإنجاز الفعال والمستدام في مجال خبرته الفنية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.